التصنيع مسار أفريقيا البديل نحو التنمية

د. غــادة أنيس البياع *

مستخلص

سجلت أفريقيا معدلات نموسريعة الوتيرة خلال العقد الأخير، وعلى الرغم من الأثر السلبي للأزمة العالمية يظل أداء اقتصادات القارة الأفريقية هوالأعلى عالمياً. ورغم ذلك فإن الأداء الاقتصادي للبلدان الأفريقية ظل حتى الوقت الراهن شديد التأثر بالصدمات الخارجية من جانب، كما أنه لم ينعكس بصورة واضحة على فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة، وتخفيض معدلات الفقر في أفريقيا من جانب آخر، وهوما يشكك في استمرارية النمط السائد للنموفي أفريقيا دون تغيير هيكلي حقيقي في اقتصاداتها يمكنها من تحمل الصدمات الخارجية، ويرفع كفاءة مواردها الطبيعية والبشرية، بالتحول نحوالصناعة وهياكل الإنتاج والتصدير الأكثر تنوعاً وتطوراً، حيث يساعد التصنيع البلدان الأفريقية على تحقيق معدلات نومرتفعة من خلال تنويع هياكل الإنتاج، والحد من التعرض للصدمات الخارجية، والمساهمة في القضاء على الفقر من خلال خلق الوظائف ذات الإنتاجية المرتفعة، وهوما يمكن القارة من المساهمة بشكل أكثر كفاءة في سلاسل القيمة العالمية.

ولعل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي أعلن الفترة من ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٥ عقد التنمية الصناعية الثالث في أفريقيا، وكذلك ما ذهبت إليه أجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣ ضمن ما ذهبت نحوقارة مزدهرة مصنعه ومنتجه، هوتجسيد لضرورة المضي قدماً نحوهذا التحول من أجل تحقيق النموالشامل والتنمية المستدامة. تناقش هذه الورقة ذلك من خلال أربعة أقسام، حيث تعرض الورقة لتجربة أفريقيا في مجال التصنيع والتحول الهيكلي، ومن ثم تناقش اتجاهات التصنيع والصناعة في قارة أفريقيا، ويعرض الجزء الثالث دور التصنيع في دفع عجلة التنمية في أفريقيا، وتنتهي الدراسة بتحليل إمكانات القارة للتحول للتصنيع باستخدام مصفوفة التحليل الرباعيSWOT Analysis ، ,بدراسة نقاط القوة ونقاط الضعف وكذلك الفرص والتحديات التي تواجه قطاع الصناعة في أفريقيا وضعت الورقة تصوراً يمكن للدول الأفريقية إتباعه في وضع استراتيجيات وسياسات للتعجيل بالتصنيع قائمة على الأولويات المتصلة بالقطاعات، والموارد، والتحديات التي تواجهها كل بلد وظروفه وقدراته الوطنية.

* مدرس الاقتصاد، كلية الدراسات الأفريقية العليا، جامعة القاهرة.

كلمات مفتاحية: التصنيع – التنمية المستدامة – سلاسل القيمة العالمية – مصفوفة التحليل الرباعي

مقدمة

سجلت أفريقيا معدلات نموسريعة الوتيرة خلال العقد الأخير، وعلى الرغم من الأثر السلبي للأزمة العالمية يظل أداء اقتصادات القارة الأفريقية هوالأعلى عالمياً. ورغم ذلك فإن الأداء الاقتصادي للبلدان الأفريقية ظل حتى الوقت الراهن شديد التأثر بالصدمات الخارجية من جانب، كما أنه لم ينعكس بصورة واضحة على فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة، وتخفيض معدلات الفقر في أفريقيا من جانب آخر، وهوما يشكك في استمرارية النمط السائد للنموفي أفريقيا دون تغيير هيكلي حقيقي في اقتصاداتها يمكنها من تحمل الصدمات الخارجية، ويرفع كفاءة مواردها الطبيعية والبشرية، بالتحول نحوالصناعة وهياكل الإنتاج والتصدير الأكثر تنوعاً وتطوراً، حيث يساعد التصنيع البلدان الأفريقية على تحقيق معدلات نمومرتفعة من خلال تنويع هياكل الإنتاج، والحد من التعرض للصدمات الخارجية، والمساهمة في القضاء على الفقر من خلال خلق الوظائف ذات الإنتاجية المرتفعة، وهوما يمكن القارة من المساهمة بشكل أكثر كفاءة في سلاسل القيمة العالمية.

ولعل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي أعلن الفترة من ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٥ عقد التنمية الصناعية الثالث في أفريقيا، وكذلك ما ذهبت إليه أجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣ ضمن ما ذهبت نحوقارة مزدهرة مصنعه ومنتجه، هوتجسيد لضرورة المضي قدماً نحوهذا التحول من أجل تحقيق النموالشامل والتنمية المستدامة.

وتناقش الورقة البحثية المقدمة ذلك من خلال أربعة أقسام هي:

المطلب الأول: تجربة أفريقيا في مجال التصنيع والتحول الهيكلي

المطلب الثاني: اتجاهات التصنيع والصناعة في قارة أفريقيا

المطلب الثالث: دور التصنيع في دفع عجلة التنمية في أفريقيا

المطلب الرابع: تحليل إمكانات القارة للتحول للتصنيع باستخدام مصفوفة التحليل الرباعي (SWOT Analysis)

المطلب الأول : تجربة أفريقيا في مجال التصنيع والتحول الهيكلي

منذ منتصف عقد السبعينيات وأوائل عقد الثمانينيات من القرن العشرين، شهدت بعض البلدان، وخاصة في آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، نمواً سريعاً بفضل توسع صادراتها من السلع المصنعة ، وانتقلت بذلك من مصاف الدول الأقل نمواً، إلى مصاف الأسواق أوالاقتصادات الناشئة، وأصبح بالتالي قطاع الصناعة التحويلية في هذه الاقتصادات الحديثة العهد بالتصنيع أحد أهم قطاعات الاقتصاد، وأصبح يسهم في الناتج المحلي الإجمالي وفي الصادرات والعمالة بصورة ملموسة.

وبينما أسهم التصنيع في تعزيز الصادرات والعمالة في بلدان مثل ماليزيا والصين، وحول كوريا من دولة ذات اقتصاد صغير نسبياً في أواخر التسعينيات إلى أحد أكبر منتجي السفن والرقائق الإلكترونية الدقيقة، كانت تجربة أفريقيا فيما يتعلق بالسياسات الصناعية وما أسفرت عنه من نتائج منذ الاستقلال مخيبة للآمال بشكل كبير، ولعل جذور مشكلات التصنيع في أفريقيا تعود إلى فترة الاستعمار، حيث أن الاستعمار في أفريقيا كان قائماً بطبيعته على استخراج المواد الأولية، مما خلف بنى ومؤسسات وهياكل أساسية موجهة لتعزيز قطاع الاستخراج، وبالتالي لم تكن هياكل الإنتاج في الدول الأفريقية موجهه نحوالقطاعات التحويلية وإضافة القيمة وإنما نحوالاستخراج والتصدير.

وقد مرت التجربة الأفريقية في مجال التصنيع بثلاث مراحل أساسية هي:

١- استراتيجية التصنيع للإحلال محل الواردات ١٩٦٠ – ١٩٨٥

بحصول أفريقيا على الاستقلال، اعتبرت حكومات ما بعد الاستعمار أن التصنيع هوالمحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية، فكان لقادة إفريقيا وجهات نظر متشابهة، من حيث الرغبة القوية في تحديث اقتصاداتهم الزراعية بشكل رئيسي، وخفض الاعتماد على القوى الاستعمارية السابقة، وكان المحور الرئيسي هوتطوير واسع النطاق لقطاع الصناعة التحويلية الذى تمتلكه وتديره الدولة، وكان ينظر إلى حماية السوق المحلي ضد الواردات على أنه ضروري، وهوما كان يعتبره قادة ما بعد الاستعمار وسيلة لتأمين "الاستقلال الاقتصادي"، وأصبحت الدولة الطرف الرئيسي في عملية التصنيع ، فاستثمرت الحكومات الأفريقية المستقلة حديثًا استثماراً مكثفاً، وأنشأت مؤسسات مملوكة للدولة

لإنتاج (السلع الاستهلاكية – ومواد البناء – ومعالجة المنتجات الأولية) محليا، وتم تبنى استراتيجية إحلال الواردات، مدعومة بمستويات عالية من الحماية، ولإنشاء هيكل صناعي جديد وتقليل الاعتماد على الخارج ، استثمرت الدولة بكثافة في تصنيع السلع الاستهلاكية والإنتاجية، واعتبرت الصناعات الكهربائية والالكترونية بصفة خاصة ضرورية لتوفير المدخلات اللازمة لزيادة التصنيع .

بالرغم من أن إفريقيا حققت بقيادة الدولة للتنمية الصناعية نجاحاً كبيراً في ستينيات القرن الماضي ، حيث نما التصنيع بشكل أسرع من الإنتاج الكلي بين ١٩٦٠ و١٩٧٠ وزاد نصيب التصنيع في إجمالي الإنتاج ، بين ١٩٦٥ و١٩٧٠ بلغ متوسط النموالصناعي أكثر من ٧ % من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه بحلول عام ١٩٧٠، بدأ التصنيع يفقد قوته، وبحلول ١٩٧٥، بدأت حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي تتناقص، وكان التباطؤ حاداً في عدد من الدول.

وبحلول الثمانينيات، بلغت جهود التصنيع التي تقودها الدولة حدودها في معظم البلدان ، بين ١٩٨٠ و١٩٨٥ بدأ الإنتاج الصناعي في الانخفاض في غانا ونيجيريا وتنزانيا، وعلى عكس الهدف من استراتيجية إحلال الواردات، زاد الاعتماد على الواردات بسبب اعتماد الصناعة الكبير على استيراد رأس المال والسلع الوسيطة، وتجاوز الاستثمار العام القدرة المالية للدولة، وقدرتها على إدارة المؤسسات، وانخفضت كفاءة الإنتاج قياسا للأسعار الدولية، وفي بعض الحالات كانت السلع تنتج بقيمة سلبية، كانت هناك قدرة فائضة كبيرة في شركات التصنيع العامة، والذى كان كثير منها مقيدا بشدة بسبب الافتقار إلى السلع الوسيطة المستوردة ورأس المال العامل[١]

ويمكن استخلاص عدة دروس من الأداء الصناعي الضعيف لأفريقيا في إطار نموذج التصنيع للإحلال محل الواردات:

- افتقاد الحكومات الأفريقية للقدرات المالية والتنظيمية اللازمة لتشغيل المؤسسات الصناعية العامة بكفاءة
- السياسات التي وضعت لتوجيه الاستثمارات نحوالتصنيع مثل إعانات استيراد المعدات الإنتاجية والقروض ذات الفوائد المنخفضة أدت الى التأثير سلباً على القطاعات الأخرى كالزراعة، بسبب تشويه الأسعار، وأدت في بعض الأحيان الى التوسع في قطاع السلع الاستهلاكية بدلاً من أنتاج السلع الوسيطة.

- الآثار السلبية للسياسات التي أتبعت لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر مثل القيود الاحتكارية، وعقود المورد الجيد والحقوق الحصرية في السوق الداخلي، حيث تسببت في إعاقة الروابط بين الصناعة والاقتصاد المحلي
- فشلت الكثير من الدول الأفريقية في استغلال الميزة التنافسية في اختيار الصناعات المستهدفة، حيث اتبعت استراتيجية كثيفة رأس المال، وبالتالي لم تستطيع الاستمرار والمنافسة في الاسواق المفتوحة نتيجة احتياجاتها الكبيرة من رؤوس الأموال.
- التدخل السياسي في وضع وتنفيذ السياسات الصناعية، بما في ذلك اختيار القطاعات ومواقع الصناعات والمستفيدين الرئيسيين من القطاع الخاص... الخ، أدى الى نقص كفاءة قطاع الصناعة[٢].

٢- إجماع واشنطن والتكيف الهيكلي ١٩٨٥- ٢٠٠٠

ابتداءً من مطلع عقد الثمانينيات من القرن العشرين أتبعت معظم البلدان الأفريقية برامج التكيف الهيكلي التي روجت لاستراتيجيات النموالمرتكزة على التصدير، وحدث هذا التغيير في اتجاه السياسة العامة نتيجة عدة أحداث اقتصادية طرأت في عقد السبعينيات بما في ذلك إنهيار نظام بريتون وودز في ١٩٧١، وكذلك الصدمتان النفطيتان في ١٩٧٣ و١٩٧٩، بالإضافة للآثار السلبية التي أظهرتها سياسة أحلال الواردات التي أتبعتها الدول الأفريقية.

وظهر توافق في الآراء وصف بـــ "إجماع واشنطن" على مجموعة من عشرة إصلاحات في السياسات اعتبروها ملائمة للدول النامية، وقد أثرت ستة منها على البيئة السياسية للصناعة بشكل مباشر وهى: تحرير أسعار الفائدة – تحرير أسعار الصرف – تحرير التجارة – تحرير الاستثمار الأجنبي – الخصخصة – رفع القيود على الأسواق.

ودخلت أفريقيا مرحلة التكيف الهيكلي، حيث أنه بين ١٩٨٥ و٢٠٠٠ كان أكثر من ثلاثين بلداً أفريقياً قد نفذه بصرامة، وقد تركز في الأساس على استقرار الاقتصاد الكلي، وفي النهاية نجح البرنامج في استعادة توازن الاقتصاد الكلي، ولكن الخصخصة كانت الأكثر إثارة للجدل والأقل تبنياً، وكان الدافع الرئيسي للخصخصة في العديد من البلدان هواسترضاء المؤسسات المالية الدولية.

وفي عام ١٩٩٠ انخفض إنتاج الصناعات التحويلية في غانا وموزامبيق ونيجيريا وتنزانيا، وتراجع نموالتصنيع في معظم الدول باستثناء أوغندا، كان قطاع الملابس والمنسوجات يواجه صعوبات، في تنزانيا تم إغلاق ٢٢ من ٢٤ مصنع للنسيج بحلول ١٩٩٠، وفي نيجيريا تراجعت عمالة قطاع المنسوجات والملابس من ٧٠٠ ألف في ١٩٨٠ إلى ٤٠ألف في ١٩٩٥، بينما حافظت تونس على معدل نموفي التصنيع بلغ ٥,٥ % سنوياً طوال التسعينيات برغم الشروع في تنفيذ برنامج التكيف الهيكلي الخاص بها.[٣]

ويمكن استخلاص درسين أساسيين بخصوص التصنيع في حقبة التكيف الهيكلي:

- ركزت برامج التكيف على الاستقرار الاقتصادي الكلي والإصلاحات الهيكلية من أجل تهيئة بيئة مواتيه للشركات الأجنبية، بينما لم تبذل سوى جهود ضئيلة للتصدي لإخفاقات الأسواق وللعوامل الخارجية التي فرضت قيوداً على النشاط الاقتصادي في أفريقيا.
- أن إلغاء الدعم الحكومي للشركات الوطنية بالرغم من إخفاقات الأسواق وتزامناً مع عمليات تحرير التجارة، جعل الشركات الأفريقية عرضة للمنافسة في وقت لم تكن فيه ناضجه بما فيه الكفاية.

٣- إصلاح مناخ الاستثمار والتوجهات الجديدة منذ عام ٢٠٠٠

دخلت أفريقيا القرن الحادي والعشرين في إطار اقتصادي كلي أفضل بكثير مما كان في العقود الأخيرة من القرن العشرين، وحددت الألفية الإنمائية أجندة جديدة للمعونة إلى أفريقيا، تركز أساسا على التنمية البشرية.

في مجال التنمية الصناعية، تغير تركيز البنك الدولي وعديد من الجهات الثنائية بعد ٢٠٠٠ ، لتحسين مناخ الاستثمار، والذى شمل الاستقرار الاقتصاد الكلي، الانفتاح، الحكم الرشيد والمؤسسات القوية، جودة القوى العاملة، والبنية التحتية.

وبفضل الجهات المانحة، أصبح إصلاح مناخ الاستثمار واسع الانتشار، وغالبا ما أصبحت مكونات رئيسية لبرامج دعم الموازنة، وقد قامت جميع بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بعمليات الإصلاح في السنوات العشر الأخيرة، فعلى سبيل المثال ركزت غانا على السياسة التجارية والإصلاحات التنظيمية، وأجرت كينيا إصلاحات لتحرير

النظام الإدارى، وتبنت موزامبيق سياسة واستراتيجية صناعية جديدة قائمة على تعزيز الاستثمار الخاص، بينما تستهدف استراتيجية نيجيريا الوطنية للتمكين الاقتصادي والتنمية في ٢٠٠٤ بشكل صريح جعل القطاع الصناعي منافساً على الصعيد الدولي، ووضعت السنغال استراتيجية النموالسريع لعام ٢٠٠٥، بهدف رئيسي هو"بيئة أعمال جيدة تتسق مع الممارسات الدولية " في حين قدمت تنزانيا في ٢٠١٠ استراتيجية تنمية صناعية متكاملة تهدف إلى خلق "بيئة أعمال تنافسية"، إضافة لتنفيذ أجندة إصلاح مناخ الاستثمار، اعتمد عدد من البلدان نهجا أكثر نشاطاً للتنمية الصناعية، ففي ١٩٩٨أطلقت إثيوبيا استراتيجية تهدف لدعم الصادرات المصنعة كثيفة العمالة، كما تشدد رؤية كينيا ٢٠٣٠ على نموالصادرات المصنعة.

بالنسبة لأفريقيا ككل، لم يؤد تبني إصلاحات مناخ الاستثمار على نطاق واسع ولا التوجهات الجديدة التي اتخذتها بعض الحكومات إلى عكس تباطؤ التصنيع خلال أربعة عقود، فلقد ظل نموالتصنيع دون معدل نموالناتج المحلي الإجمالي،حيث أنخفضت حصة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ١٠ في المائة عما كانت عليه في منتصف الستينيات. كما يوضح الشكل رقم ١، ومنذ أواخر التسعينيات من القرن الماضي وصلت معدلات النموفي أفريقيا إلى مستويات مرتفعة بشكل ملحوظ (حتى خلال الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨-٢٠٠٩) ومع ذلك حتى وقت قريب، كان النموفي التصنيع متخلفاً عن هذا النموباستثناء بعض الأسواق الاستثنائية القليلة [٤]، في عام ٢٠١٧، كانت حصة الصناعات التحويلية من إجمالي الناتج المحلي لإفريقيا جنوب الصحراء أقل من ١٠ في المائة، ومنذ عام ٢٠٠٠ لم يكن الأداء الصناعي بين دول أفريقيا جنوب الصحراء متساويا ، حيث كان هناك تسارع كبير في نموالتصنيع في إثيوبيا، كينيا، تنزانيا، بينما شهد نموالتصنيع في غانا والسنغال مستويات متدنية قياسا بإجمالي نموالاقتصاد، وكانت نسبة الإنتاجية قريبة من الصفر، بلغ معدل نموإنتاجية التصنيع في أوغندا حوالي ٢,٧ %، وفي تونس بلغ معدل القيمة المضافة للعامل الصناعي حوالي ٥ % سنويا بين ١٩٨٥ و ٢٠٠٥.[٥]

شكل رقم (١): معدل النموفي الناتج المحلي الإجمالي والمخرجات الصناعية في دول أفريقيا جنوب الصحراء للفترة من ١٩٩٥ وحتى ٢٠١٦

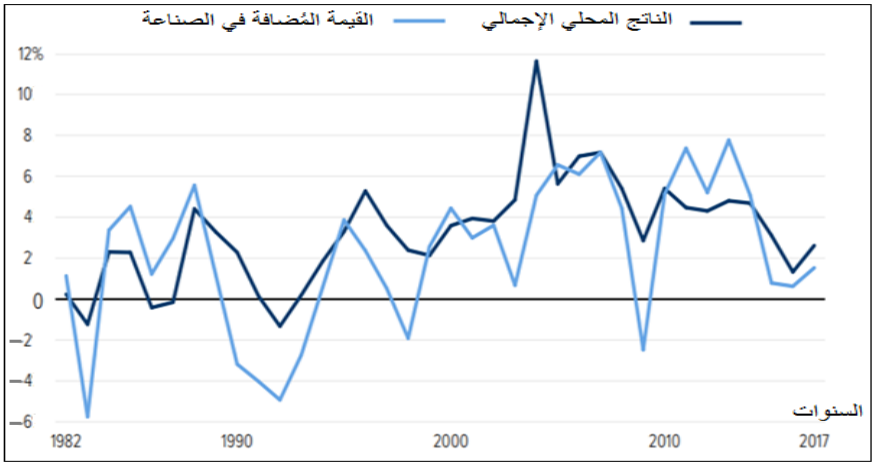

Source: Landry Singne: Three Potential of Manufacturing and Industrialization in Africa ,Africa Growth Initiative at Brooking ,p,4 https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2018/09/Manufacturing- and-Industrialization-in-Africa-Signe-20180921.pdf

المطلب الثاني: اتجاهات التصنيع والصناعة في قارة أفريقيا

في حين يسهم النموالاقتصادي المطرد الى حد كبير في تحقيق تحول اقتصادي سريع في مناطق أخرى من العالم، فإن الأداء الاقتصادي الجيد نسبياً للاقتصادات الأفريقية لم يكن مصحوباً بارتفاع في مستويات معيشة السكان، والحد من الفقر، وقد يرجع ذلك بشكل كبير لعدم تنوع مصادر النمو، والاستمرار في الاعتماد المفرط على صادرات المواد الأولية، حيث يمثل تصدير المواد الأولية وخاصة النفط والمعادن المحرك الرئيسي للنموالاقتصادي في أفريقيا، وهوما يتناقض مع نمط النموفي المناطق النامية الأخرى من العالم، ولا سيما آسيا التي تعتمد خطة متينة للتصنيع ترتكز على الصناعات التحويلية، التي تعتبر قاطرة للنمو، وقد أعتمد النموفي الدول الأفريقية بشكل كبير على توسيع الأسواق المحلية بدعم من طبقة وسطى مزدهرة، وتحسين في بيئات العمل التي تشمل

إدارة اقتصادية كلية أفضل، وكذلك أسعار مواتية للسلع، وتوسع حضري وزياده الاستثمارات العامة والخاصة[٦]. ولعل أهم سلبيات الاعتماد المفرط للدول الأفريقية على النموالقائم على تصدير المواد الأولية هي المخاطر المتعلقة باستخراج المواد الأولية، وقلة المناعة إزاء تدهور شروط التبادل التجاري، والتعرض للصدمات الاقتصادية المرتبطة بتقلبات أسعار المواد الأولية، وضعف التكنولوجيا المستخدمة، ناهيك عن نقص فرص العمل، وانخفاض إنتاجيتها.

وقد دفعت هذه الأوضاع القادة الأفارقة الى تبني استراتيجية جديدة للنموتعتمد على الصناعة، حيث تم توضيح دور التصنيع بوضوح في خطة عمل الاتحاد الأفريقي للتنمية المتسارعة في أفريقيا، وعقد الأمم المتحدة الثالث للتنمية الصناعية في أفريقيا، كذلك أجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣، وهي الإطار الاستراتيجي للاتحاد الأفريقي للتحول الاجتماعي والاقتصادي لأفريقيا والتي دعت الى تعزيز الخطط القطاعية والإنتاجية وكذلك تطوير سلاسل قيمة السلع الأساسية الإقليمية والوطنية لدعم تنفيذ السياسات الصناعية على جميع المستويات.[٧]

ويمكن قياس وضع التصنيع في أفريقيا باستخدام ثلاث مؤشرات للتنمية الصناعية، القيمة المضافة الصناعية، والصادرات الصناعية، والاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة:

أولاً: مؤشر القيمة المضافة للصناعات التحويلية في أفريقيا

يشير مؤشر القيمة المضافة الصناعية في أفريقيا مقارنةً بمناطق العالم الى تخلف القارة الأفريقية عن باقي دول العالم حتى بين البلدان النامية، ففي عام ٢٠١٧ بلغت القيمة المضافة للصناعات التحويلية في أفريقيا جنوب الصحراء حوالي ١٤٥ مليار دولار، في المقابل تتقدم الدول النامية في شرق آسيا بفارق كبير وتقترب كثيراً من أعضاء منظمة التعاون والتنمية[٨]، كما يتضح بالشكل رقم (٢).

شكل رقم (٢):القيمة المضافة للصناعات التحويلية في المناطق الإقليمية في ٢٠١٧

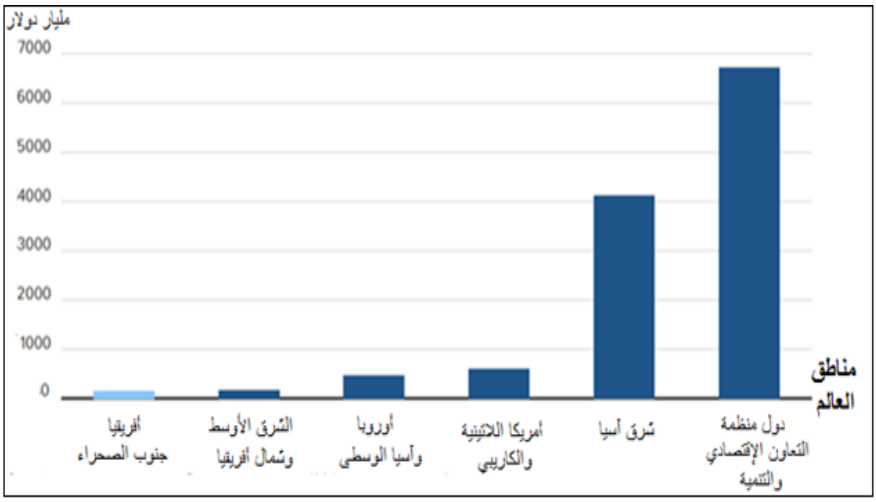

Source: Landry Singne: Three Potential Of Manufacturing and Industrialization in Africa ,Africa Growth Initiative at brooking ,p.5 https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2018/09/Manufacturing-and-Industrialization-in-Africa-Signe-20180921.pdf

وبسبب ثروة الموارد الطبيعية في أفريقيا لايزال جزء كبير من الإنتاج الصناعي في المنطقة يرتكز على التصنيع القائم على الموارد، وتمثل الصناعات التحويلية القائمة على الموارد ما يقرب من نصف إجمالي الصادرات الصناعية في أفريقيا، كما أن الاستثمارات في قطاع الصناعة لم تكن متكافئة، حيث ترتكز ما يقرب من ٧٠% من أنشطة التصنيع في القارة في أربع دول فقط، بل أن معظم القيمة المضافة للصناعات التحويلية في أفريقيا مدفوع بالمستوى العالي للتنمية الصناعية في دول شمال أفريقيا وكذلك في دولة جنوب أفريقيا [٩]، كما يتضح من الشكل رقم (٣).

شكل رقم (٣): القيمة المضافة للصناعات التحويلية في دول أفريقية مختارة

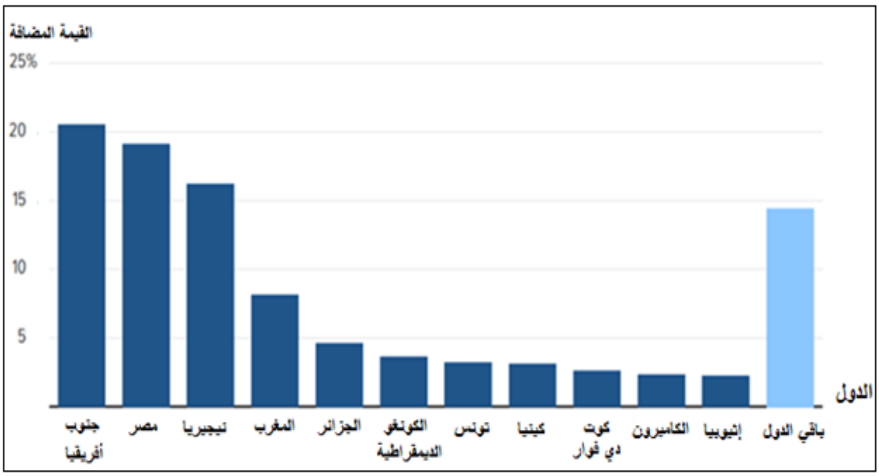

Source: Landry Singne: Three Potential Of Manufacturing and Industrialization in Africa ,Africa Growth Initiative at brooking ,p.5 https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2018/09/Manufacturing-and-Industrialization-in-Africa-Signe-20180921.pdf

ثانياً: مؤشر الصادرات الصناعية الأفريقية

تصدر البلدان الأفريقية أساساً منتجات أولية، والتي تمثل ٦٢% من إجمالي الصادرات الأفريقية، وهي بذلك الأعلى بين دول العالم في تصدير المواد الأولية كما يتضح من الشكل رقم (٤)، في حين تبلغ نسبة الصادرات الأفريقية المصنعة ٣٨%.

تمتلك منطقة غرب أفريقيا أعلى حصة للصادرات الأولية بنسبة ٧٩%، بينما الحصة الأقل من الصادرات الأولية كانت في منطقة الجنوب الأفريقي وشمال أفريقيا بنسبة ٥٥%، ٥٣% على التوالي. من بين الدول الأفريقية الإقليمية الكبيرة، تجاوزت الصادرات الأولية في الجزائر وأنغولا ونيجيريا ٧٥٪، ويعود ذلك أساسًا إلى صادرات النفط والغاز غير المكررة، وفي كينيا ٥٢٪، ومصر ٦٧٪، وجنوب إفريقيا ٧٢ ٪.

نمت صادرات أفريقيا المصنعة بنسبة ١٤,٣ ٪ بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٠، أعلى من المتوسط العالمي (٥,٣ ٪)، لكنه تباطأ إلى ٣,٣ ٪ في ٢٠١٠-٢٠١٤، تراجع أقل من متوسط النموالعالمي عند ٥,٥ ٪. وكانت إفريقيا هي الأدنى فيما يتعلق بالصادرات المصنعة للفرد الواحد بين مناطق العالم بقيمة ٢١٨ دولار أمريكي في عام ٢٠١٤،

مقارنة بـــ ٨٨٣ دولارًا أمريكيًا في آسيا و١٠٩٩ دولاراً أمريكياً في أمريكا اللاتينية.[١٠]

بصفة عامة فإن الصناعة الأفريقية تولد في المتوسط ٧٠٠ دولار من نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي، وهوما يمثل أقل من ثلث مثيله في أمريكا اللاتينية (٢٥٠٠ دولار)، وخمس مثيله في شرق آسيا (٣٤٠٠ دولار).[١١]

شكل رقم (٤): هيكل الصادرات المصنعة حسب المناطق، ٢٠١٠-٢٠١٦

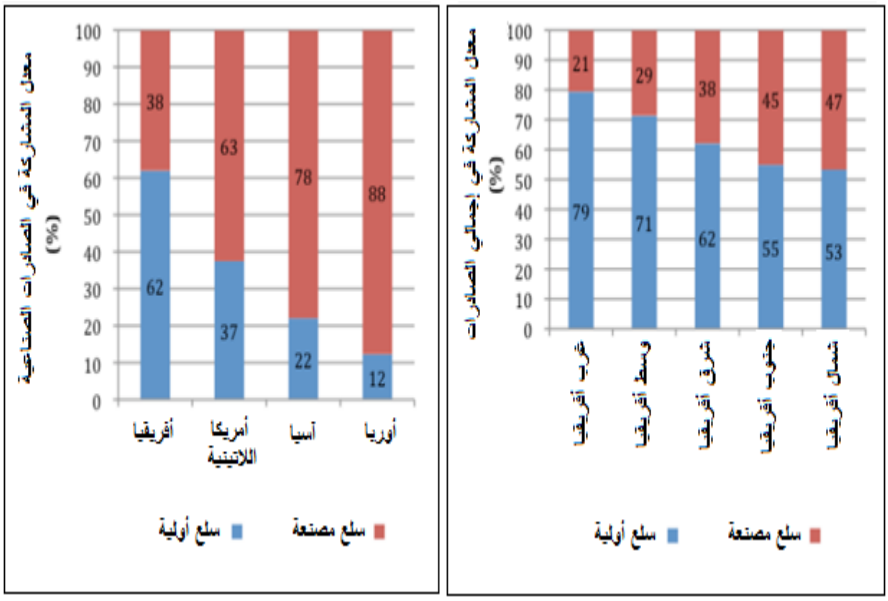

Source: African Development Bank Group:Industrialize Africa Report , strategies_policies_institutions_and_financing.2017, P.56

https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/GenericDocuments/industrialize_africa_reportstrategies_policies_institutions_and_financing.

ويبين الشكل رقم (٥) هيكل التجارة الأفريقية بصفة عامة، حيث تشكل الواردات من السلع المصنعة ٥٦ % من أجمالي الواردات الأفريقية، بينما تمثل الصادرات من المواد الأوليه ما يعادل ٦٠% من اجمالي الصادرات الأفريقية.

الشكل رقم (٥): هيكل التجارة الأفريقية في عام ٢٠١٧

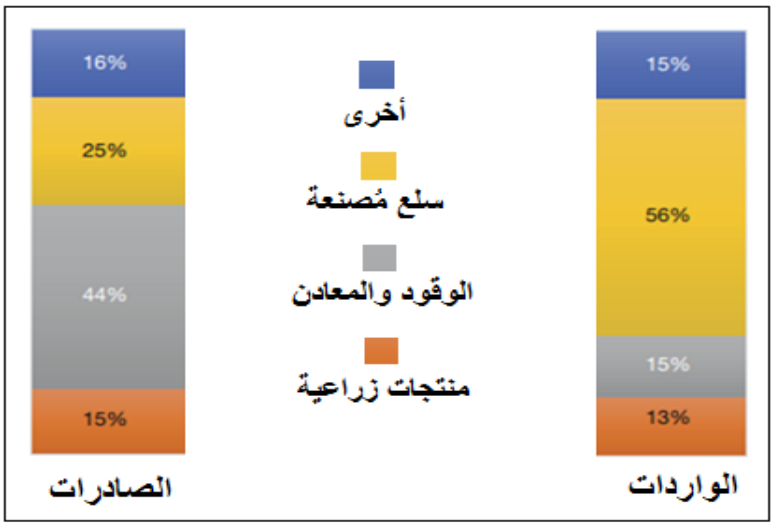

Source:African Development Bank Group: The 5 s For Transforming Africa, Industrialize Africa,2018,P.8, https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Generic-Documents/Brochure_Industrialiser_l_Afrique-En.pdf

ثالثاً: الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة بأفريقيا

نظراً لحجم رأس المال الضخم اللازم للدخول وتشغيل قطاع الصناعة في أفريقيا فإن الشركات الأجنبية تميل للسيطرة على السوق منذ الفترة الاستعمارية، وقد أتسم الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التصنيع في أفريقيا بالضعف ولكنه بدأ في الزيادة بسرعة في السنوات الأخيرة، حيث شكلت الاستثمارات الموجهة لقطاع الصناعة في أفريقيا ما يقرب من ثلث إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، وأحتلت المرتبة الثانية بعد قطاع النفط والغاز [١٢]، كما يتضح من الشكل رقم (٦)

الشكل رقم (٦): القيمة المضافة والاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا جنوب الصحراء للفترة من ١٩٨٠وحتى ٢٠١٧

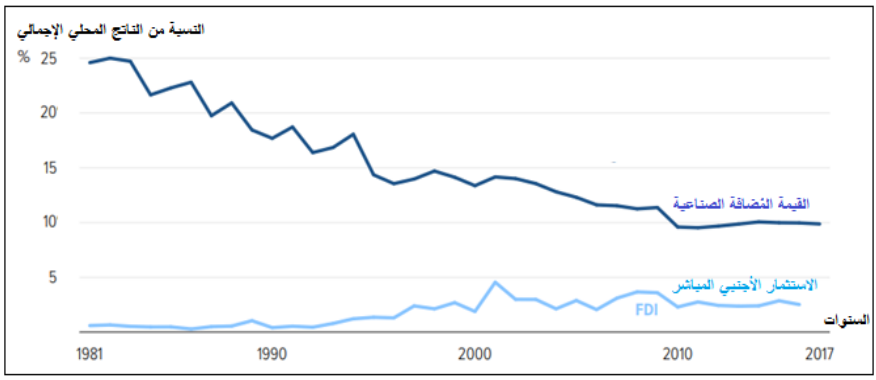

Source: Landry Singne: Three Potential Of Manufacturing and Industrialization in Africa ,Africa Growth Initiative at brooking ,p.13 https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2018/09/Manufacturing-and-Industrialization-in-Africa-Signe-20180921.pdf.

وقد يرجع تزايد توجه الاستثمار الأجنبي المباشر نحوأفريقيا في الآونة الأخيرة إلى ارتفاع الأجور في دول شرق آسيا، حيث تحولت العديد من الشركات التي اتخذت من آسيا مقراً لها بشكل متزايد الى التوجه للاستثمار في أفريقيا.

ويميل الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعات التحويلية في أفريقيا إلى التركيز على عدد محدود من البلدان، ويهيمن على المستوى الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر المتراكم عدد قليل من الاستثمارات الكبيرة، ويقع ثلثا قيمة الإنتاج الصناعي الأفريقي في نيجيريا وجنوب إفريقيا ومصر والمغرب ؛ يرتفع هذا الرقم إلى أكثر من ٨٠ في المائة عندما يتم تضمين أنغولا وتونس وكينيا وكوت ديفوار وغانا وزامبيا وجمهورية الكونغوالديموقراطية[١٣]، كما يتضح من الشكل رقم (٧) الذي يعبر عن القيمة المضافة الصناعية لأعلى منتجين في أفريقيا في عام ٢٠١٧، ويلاحظ أن العديد من اقتصاديات هذه البلدان يرتبط بالتعدين واستخراج الموارد، وعلى هذا النحو، تطورت أنشطة التصنيع حول إنتاج المعدات والمدخلات الصناعية الأخرى اللازمة لدعم تلك القطاعات. في الواقع، حدث أسرع نموفي التصنيع على مدار العقد الماضي في أنغولا

(١٨,٣ في المائة سنويًا) ونيجيريا (١١,٨ في المائة) – وهما من البلدان البارزة المعتمدة على الموارد[١٤].

الشكل رقم(٧): القيمة المضافة الصناعية لأعلى منتجين في أفريقيا في ٢٠١٧

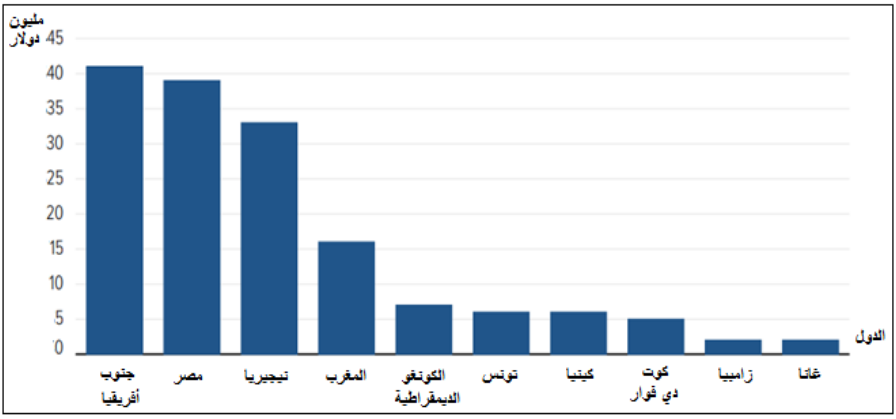

Source: Landry Singne: Three Potential Of Manufacturing and Industrialization in Africa ,Africa Growth Initiative at brooking , p.15

https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2018/09/Manufacturing-and-Industrialization-in-Afric

المطلب الثالث: دور التصنيع في دفع عجلة التنمية في قارة أفريقيا

باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أقر المجتمع الدولي بأهمية التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة للجميع، ويتجلى ذلك بأوضح صوره في الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة، وكذلك في الغايات والمؤشرات التي تقوم عليها الستة عشر هدفاً الأخرى من أهداف التنمية المستدامة.

ويصبح دور التصنيع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة جلياً بوجه خاص عند ملاحظة أن مناطق العالم التي أحرزت أكبر تقدم في مجال الحد من الفقر والجوع، هي ذات المناطق التي توجهت بشكل أكبر دينامية الى التصنيع.

وترتكز أهمية التنمية الصناعية في خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ على التأكيد على ثلاث آليات رئيسية تساهم من خلالها في تحقيق التنمية الصناعية، وتوليد الدخل وبالتالي الحد من الفقر:

أ) الآلية المباشرة، وهي ترمي الى تشغيل الفقراء في قطاع الصناعات التحويلية، مما يؤدي الى زيادة الدخل والاستهلاك على مستوى الأسرة.

ب) الآلية غير المباشرة، وهي تعمل عن طريق تطوير الروابط الإنتاجية داخل قطاعات الصناعات، وفيما بينها، فنموالصناعات التحويلية يؤدي بصورة أكثر تحديداً إلى إيجاد فرص عمل في قطاعات الاقتصاد الأخرى.

ج) آلية التحفيز على خلق فرص العمل، وتعتمد أساساً في عملها على طبيعة الصناعات التحويلية المعززة للنمو.[١٥]

ويقدم هذا القسم عرض لدور التصنيع في الاقتصاد الأفريقي، مستشهداً بتجارب للتصنيع في الدول الأفريقية.

أولاً: أهم الأدوار التي يلعبها التصنيع في دفع الاقتصادات الأفريقية

١- التصنيع محرك النموالاقتصادي في أفريقيا

في دراسة منشورة بإحدى الدوريات الاقتصادية الدولية عن أثر التصنيع على النموفي أفريقيا، استخدمت الدراسة بيانات ٣٧ دولة أفريقية، عن الفترة من ١٩٨٠ وحتى ٢٠١٥، وبحسب النموذج القياسي المستخدم في الدراسة أشارت النتائج إلى أنه بزيادة التصنيع ١ %، يزداد النموالاقتصادي بين ٠,٠٩٨ و٠,١٧١ % ، ويعني هذا أن زيادة التصنيع (الزيادة في قطاع الصناعات التحويلية) له تأثير محتمل كبير، كما أن معامل متغير الاستثمار المحلي يكون إيجابياً وذودلالة إحصائية عند مستوى ١% لزيادة النموالاقتصادي ، وهذا يعني أن الزيادة في الاستثمار المحلي في أفريقيا تمثل دفعة كبيرة للنموالاقتصادي، وباستخدام القيمة المضافة للصناعة كمقياس بديل للتصنيع ، تقرر الدراسة أن القيمة المضافة للصناعة تتجاوز مقياس التصنيع ليشمل أنشطة التصنيع الأخرى مثل إنتاج الكهرباء والمياه والغاز والبناء والتعدين. [١٦]

٢- خلق فرص عمل في القطاعات ذات الإنتاجية الأعلى

من المتوقع أن يزيد عدد السكان في سن العمل في إفريقيا من ٧٠٥ مليون في عام ٢٠١٨ الى ١ مليار بحلول عام ٢٠٣٠، ومع الوضع في الاعتبار المعدل الحالي لنموالقوى العاملة، تحتاج إفريقيا الى خلق ١٢ مليون وظيفة جديدة كل عام للحد من ازدياد البطالة.[١٧]

ورغم أن قارة أفريقيا قدد حققت واحدَة من أسرع طفرات النموووأكثرها استدامة في العقدين الماضيين. إلا أن ذلك لم ينعكس على قطاع التوظيف، حيث أدى الارتفاع بمعدل ١% في نموالناتج المحلي الإجمالي خلال

الفترة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤ الى نمو بمعدل ٠,٤١ % فقط في التوظيف، وهوما يعني أن معدل التوظيف يتزايد سنوياً بأقل من ١,٨ %، وهوأقل بكثير من النموالسنوي البالغ ٣% تقريباً في القوى العاملة، ومع استمرار هذا الوضع فمن المتوقع انضمام ١٠٠ مليون شخص الى قوائم العاطلين في أفريقيا بحلول ٢٠٣٠، وبدون إجراء تغيرات هيكلية هادفة من المتوقع أن تكون معظم الوظائف التي يتم خلقها تابعة للقطاع غير الرسمي، حيث تكون الإنتاجية والأجور متدنية والعمل غير آمن، مما يصعب من مهمة القضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠.[١٨]

إن النموالاقتصادي القوي والمستدام من الأمور الضرورية لخلق فرص العمل، ولكن ذلك وحده لا يكفي، إن مصدر النموووطبيعته من الأمور المهمة أيضاً، حيث ترتبط النهضة الاقتصادية والنموالمتسارع غالباً بتغير هيكلي مؤثر، ينطوي على إعادة توزيع العمالة من القطاعات الأقل إنتاجية إلى القطاعات ذات الإنتاجية الأعلى، حيث تسهم الصناعة بشكل كبير في توفير وظائف ذات أجور أعلى نسبياً لأعداد كبيرة من العمال غير المهرة أوغير المتعلمين، وخاصة العمال غير المندمجين في الاقتصاد الرسمي. [١٩]

وفي أفريقيا، ارتبطت حالات تسارع النموبإعادة توزيع العمالة على كل من قطاعي الخدمات، والصناعة، ومن أصل تسع من حالات تسارع النموالقائمة على الصناعة، تميزت سبعة منها بمعدل نموأعلى في معدلات التوظيف في المجال الصناعي مقارنة بالخدمات، كما ساعدت حالات تسارع النمو القائمة على الصناعة على زيادة إجمالي نمو معدل التوظيف بشكل كبير، كما كان لها تأثير أقوى على مرونة الوظائف، ووفقاً لتقرير التوقعات الاقتصادية الإفريقية لعام ٢٠١٩ فإنه و بشكل عام، أدت حالات تسارع النموالقائمة على الصناعة إلى إحداث تغير هيكلي إيجابي، مع وجود تأثيرات ديناميكية أقوى على المدى الطويل، وهوما يؤكد أن التصنيع هومفتاح لغز التوظيف في إفريقيا. [٢٠]

٣- مشاركة أكثر فاعلية في سلاسل القيمة المضافة العالمية

ينظر لسلاسل القيمة العالمية على أنها وسيلة تتيح الإرتقاء خطوة أولى ويسيرة على سلم التصنيع، كما أنها تتيح اندماجاً أكثر توازناً في النظام التجاري العالمي، حيث أنها تتيح للبلدان أن تتخصص في أنتاج مهام أوعناصر محددة لمجموعة كبيرة من

سلاسل الإنتاج العالمية، بدلاً من اضطرارها الى استحداث منتجات كاملة الصنع واقتحام أسواق عالية التنافسية بمفردها، على أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ترتبط بشكل أساسي، وتعتبر مكمل رئيسي لعمليتي التصنيع والتحول الهيكلي، وبالتالي فإن سلاسل القيمة العالمية تخفض من مستوى الحواجز التي تعترض الدخول للأسواق العالمية في مجال السلع المصنعة.[٢١]

وبرغم مشاركة دول القارة الأفريقية في سلاسل القيمة المضافة العالمية بشكل قد يفوق مثيلاتها من المناطق النامية، إلا أن الجزء الأكبر من المشاركة الأفريقية يعتمد على توريد السلع الأولية اللازمة في إنتاج المنتجات المصنعة، وبالتالي فإن البلدان الأفريقية قد تتعثر في مراحل الإنتاج ذات القيمة المضافة المنخفضة [٢٢]، وبالتالي يتضاءل متوسط قيمة سلاسل القيمة في أفريقيا مقارنة بمعظم المناطق حيث تشكل القيمة المضافة الأجنبية في سلاسل القيمة الأفريقية ما بين ١٠% و١٥ % من القيمة الإجمالية لسلاسل القيمة العالمية، وتميل سلاسل القيمة في أفريقيا أن تكون كبيرة نسبياً في عدد من قطاعات الخدمات، وكذلك قطاعات المواد الغذائية والمشروبات والبناء...، وتشير الدراسات الى أن توفر بنية التصدير ذات الكثافة التكنولوجية العالية توفر فرصاً أفضل للمشاركة والاستفادة من سلاسل القيمة العالمية لأفريقيا، وهوما يوفره التوجه للتصنيع في أفريقيا.[٢٣]

وعلى المستوى الإقليمي فقد أصبحت الأسواق الجديدة، وسلاسل القيمة الإقليمية ذات أهمية متزايدة بالنسبة لواضعي السياسات في أفريقيا، حيث يمكن أن تكون التجارة داخل أفريقيا وشبكات الإنتاج الإقليمية مفيدة في زيادة المحتوى الصناعي للصادرات الأفريقية.[٢٤]

٤- التنويع الاقتصادي وتفادي الصدمات الخارجية

على مدى العقد الماضي شهدت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى معدلات نموواقتصادي عالية، وقد حققت المنطقة تقدمًا اجتماعيًا كبيرًا أيضًا، وكانت هذه المكاسب مدفوعة إلى حد كبير بأسعار مواتية للسلع الأساسية، وظروف التمويل، وتحسين إدارة الاقتصاد الكل، ومع ذلك، لم تستمر معدلات النموالمرتفعة لفترات طويلة في العديد من هذه البلدان الأفريقية بسبب الانخفاض الهائل في أسعار السلع الأساسية مثل النفط والنحاس والكاكاو، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على العديد من الاقتصادات، وهوما يكشف عن مدى اعتماد البلدان الأفريقية على الموارد الطبيعية، حيث أن حوالي ٢٨ دولة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى غنية بالموارد، وتمثل هذه الموارد أكثر من

٨٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما تعتمد العديد من هذه البلدان على عدد قليل من السلع، والتي تمثل الجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات.

على سبيل المثال، أدى انهيار أسعار النفط إلى دفع الاقتصاد النيجيري إلى ركود دام خمسة أشهر في عام ٢٠١٦، والذي بدأ يتعافى منه عام ٢٠١٨. كما شهدت أنغولا وغينيا الاستوائية وجمهورية الكونغووغابون أيضًا تباطؤًا اقتصاديًا حادًا في ٢٠١٥-٢٠١٦ بسبب انخفاض أسعار النفط. كما تضررت زامبيا، حيث يمثل النحاس ٦٠٪ من الصادرات، من جراء انخفاض أسعار النحاس. تؤكد هذه التجارب على الحاجة إلى تنويع الاقتصاديات وبناء القدرة على مواجهة مثل هذه الصدمات الخارجية الكبيرة.[٢٥]

ووفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي السنوي لعام ٢٠١٧ عن التنوع الاقتصادي في دول أفريقيا جنوب الصحراء، فإن هناك علاقة ايجابية بين النموالتنوع الاقتصادي، حيث أن هناك علاقة طردية بين تنويع الصادرات ودخل الفرد في البلدان ذات مستويات التنمية المنخفضة، كما أن الاقتصادات الأكثر تنوعاً تشهد نموأعلى عند مستويات دخل منخفضة، حيث أن النموالاقتصادي مصحوباً بمستويات سريعة من تخفيض الفقر يحدث مباشرة عندما تنتقل الموارد من القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة الى القطاعات ذات الإنتاجية الأعلى.[٢٦]

ويشير التقرير أن التنوع الاقتصادي يسير جنباً الى جنب مع القيمة التجارية للمنتجات المصدرة، ويرتبط بإدخال خطوط إنتاج جديدة [٢٧]، وبالتالي فالتحول نحوالتصنيع في أفريقيا يلعب دوراً حيوياً في التنمية، حيث يعزز من الإنتاجية من خلال إدخال تقنيات وأساليب جديدة، ومن ثم يعمل على تنويع الصادرات وبالتالي زيادة القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية، كما تولد الصناعة روابط أمامية وخلفية مع قطاعات أخرى على مستوى واسع، حيث توفر فرص كبيرة للموردين والموزعين وتجار التجزئة وخدمات الأعمال.

شكل رقم (٨): تنوع الصادرات ومعدل نمونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا جنوب الصحراء الفترة من ١٩٦٢وحتى ٢٠١٤

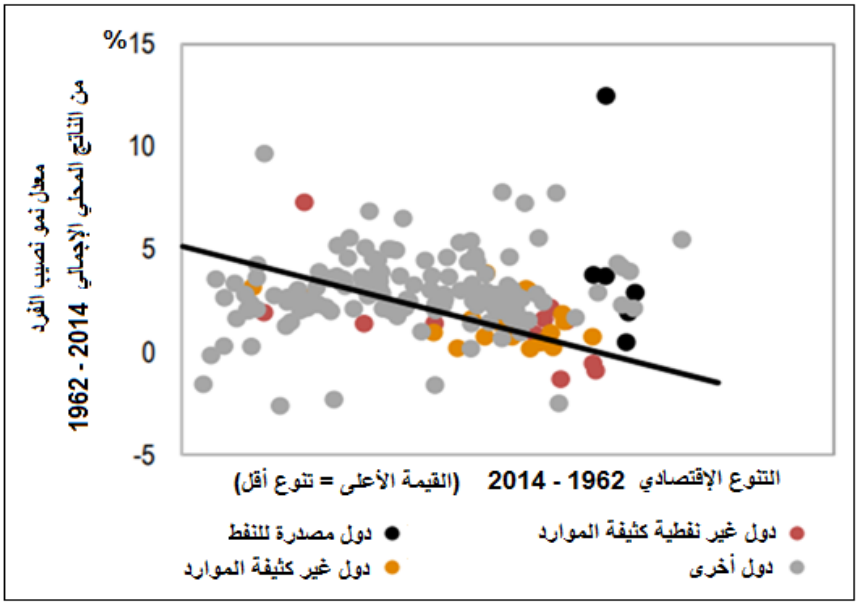

Source: International Monetary fund: Regional Economic Outlook, Sub_Saharan Africa Fiscal Adjustment and Economic Diversification, (IMF, Oct.2017),p.63

ثانياً: تجارب أفريقية في التصنيع

لقد كان إدراك دول القارة لدور التصنيع في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القاره دافعاً للعديد من الدول للتقدم في محاولات التصنيع، فقد أثبتت جنوب أفريقيا ونيجيريا ومصر والمغرب وإثيوبيا ورواندا وبدرجة أقل تنـــزانيا قدرتها على التقدم في الطريق الوعر نحوالتصنيع، وكان الخيط المشترك بينها هوأنها تبنت سياسات تستهدف الصناعات التحويلية الخاصة بها، بالإضافة إلى متابعة ما يسميه الخبراء "نموذج الدولة التنموية"، والذي بموجبه تسيطر الحكومات على الاقتصادات وتديرها وتنظمها، كما تبنت سياسات محفزه للاستثمار، والأهم من ذلك أنها أظهرت التزامًا وملكية لهذه السياسات، كما أن سيطرة الدولة على السياسات الاقتصادية ساهمت في تقليل الفساد في العديد من الدول الأفريقية.

ويمكن عرض لكلٍ من تجربة صناعة السيارات في المغرب وصناعة المنسوجات في أثيوبيا ؛ للوقوف علىٍ العوامل الرئيسية التي تساهم في ازدهار الصناعة أوتدهورها في أفريقيا.

- صناعة السيارات في المغرب

يشهد قطاع الصناعات التحويلية المغربي فترة نمومسترشدة بخطة التسريع الصناعي ٢٠١٤-٢٠٢٠، حيث ازدادت القيمة المضافة في القطاع الصناعي المغربي باطراد، مع معدل نموسنوي مركب قدره ٥,١٪ بين ٢٠١٠-٢٠١٦، الأمر الذي جذب العديد من المصنعين الأوروبيين الكبار، مثل رينووبومبارديه، لبدء عمليات التصنيع في المغرب،بسبب انخفاض تكلفة العمالة والقرب الجغرافي من الأسواق الأوروبية، والسياسة الصناعية للحكومة، ويشهد القطاع ككل نمواً حيث ينتقل نحوأنشطة التصنيع الماهرة ذات القيمة المضافة العالية في صناعة السيارات والطيران بدلاً من الصناعات ذات القيمة المضافة المنخفضة مثل الصناعات الغذائية الزراعية [٢٨].

يعتبر قطاع صناعة السيارات في المغرب قطاع حديث العهد نسبياً، الا أنه يشهد نمواً قوياً، حيث تعتبر الحكومة المغربية قطاع السيارات بمثابة القطاع الاستراتيجي من حيث المساهمة في الصادرات والثروة وخلق فرص العمل وتوليد العملات الأجنبية، وقد حققت الصناعة نمواً سنوياً مركباً بلغت نسبته ١٧٪ خلال الفترة من ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٠، مدفوعة بشكل أساسي بزيادة الطلب على الصادرات، ويشهد القطاع استثمارات من عدد من مصنعي المعدات الأصلية المعروفين مثل رينووهيونداي وفورد، بالإضافة إلى لاعبين آخرين عبر سلسلة القيمة مثل ماغنيتي ماريلي وفوريسيا ودلفي[٢٩]، حيث مكنت استراتيجية برنامج الإقلاع الصناعي ٢٠١٤-٢٠٢٠ من تسريع وتيرة الإنتاج، وتشجيع بروز شركات متخصصة في تصنيع وتركيب وتجهيز السيارات، كما أنعشت الشركات المتوسطة والصغرى المرتبطة بالقطاع، وهوما أتاح وجود عدد أكبر من الصناعات الصغيرة المرتبطة بصناعة السيارات في المغرب، ومئات المهنيين المغاربة العاملين في القطاع الذين انتظموا في ما أطلق عليه الجمعية المغربية لصناعة وتسويق السيارات (لاميكا)، التي تمت إعادة تسميتها في ٢٠١٧ لتصبح الجمعية المغربية لصناعة وتركيب السيارات، مما ساعد على زيادة نسبة المكون المحلي في صادرات المغرب من السيارات لتتجاوز ال ٥٠%، وتستهدف الوصول بتلك النسبة إلى ٦٥% بحلول عام ٢٠٢٣.

ثمة عوامل عديدة ساهمت في تكريس دور المغرب كأحد مراكز إنتاج السيارات في افريقيا والعالم العربي، كان أهمها:

– توافر بيئة استثمارية مستقرة وبيئة أعمال مواتية، حيث توفر السوق المغربية العديد من الحوافز الاستثمارية خاصة في المناطق التجارية والصناعية الحرة مثل مناطق طنجة والقنيطرة، وتتمثل في الإعفاءات الجمركية والضريبية وحرية تحويل رؤوس الأموال، بشكل جذب العديد من الشركات الأجنبية للاستثمار بها، وهوما قلل من تكلفة إنشاء وحدات لتصنيع السيارات [٣٠].

– شراكات قوية: كانت صناعة السيارات المغربية أحد القطاعات التي تأثرت إيجابيًا بالتقارب في العلاقات بين المغرب وبعض القوى الاقتصادية العالمية في الفترة الماضية، وهوما شجعها على قبول المشاركة بحصص غالبة للشريك الأجنبي (ما يقارب من ٨٠% في صومكا و٥٢% في رينوطنجة) [٣١].

وبالإضافة إلى ذلك، طورت المغرب شراكات تجارية واستثمارية مع كثير من الدول العربية والإفريقية، بشكل زاد من اهتمام المستثمرين الأجانب بصناعة السيارات المغربية، كونها تعد بوابة رئيسية لتصدير السيارات وأجزائها للأسواق السابقة.

– جودة البنية التحتية للربط بين المصانع ومراكز التصدير

– قدرة الصناعة على خلق روابط خلفيه، من خلال خلق عدد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تخدم القطاع، وهوما ساعد على زيادة حجم القيمة المضافة المحلية في الصناعة، وزيادة قدرتها على خلق فرص العمل.

وبصفة عامة يمكن استنتاج أن صناعة السيارات في المغرب قد اتخذت المسار الذي أشارت إليه خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، هي ساهمت الصناعة في تشغيل العمالة المغربية، حيث وصلت الطاقة التشغيلية للقطاع ١٦٠ ألف عامل مغربي في ٢٠١٨ [٣٢]، كما ساهمت في إقامة عدد كبير من المشروعات الوطنية المرتبطة بالقطاع، وهي بذلك تعد من الصناعات المعززه للنموفي المغرب.

- **صناعة المنسوجات في أثيوبيا**

منذ عام ٢٠٠٦ توسع قطاع الصناعات التحويلية في إثيوبيا بمعدل سنوي يزيد على ١٠٪، ويعزى ذلك جزئياً إلى جهود أثيوبيا في جذب المستثمرين الأجانب [٣٣]، حيث سعت أثيوبيا لتحقيق الصدارة في صناعة الغزل والنسيج من خلال إعطاء الأولوية للصناعة كقطاع استراتيجي، حيث وضعت الحكومة أهدافًا طموحة للصناعة في خطة النموالتحول (٢٠١٠-٢٠١٥)، والتي تهدف إلى زيادة الأرباح السنوية من ١٦٠

مليون دولار في عام ٢٠٠٧ إلى مليار دولار في عام ٢٠١٦، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار ١,٦ مليار دولار في من أجل بناء ١٩١ مصنعًا جديدًا للمنسوجات والملابس بهدف زيادة الصادرات من ٢٠٪ من إجمالي إنتاج الملابس الجاهزة والمنسوجات إلى ٨٠٪ من إجمالي إنتاج الملابس والمنسوجات بحلول عام ٢٠٢٠، حتى تشكل صادرات الملابس والمنسوجات ٢٢ ٪ من إجمالي الصادرات [٣٤]، من أجل تحقيق هذه الأهداف قدمت الحكومة العديد من الحوافز لجذب الشركات الأجنبية، مثل حوافز التصدير، وخيارات تأجير الأراضي منخفضة التكلفة، والقروض منخفضة الفائدة (منخفضة تصل إلى ٣ ٪)، والإعفاءات الضريبية للشركات وإعفاءات الرسوم الجمركية على المعدات المستوردة، بالإضافة إلى ذلك، أنشأت الحكومة الإثيوبية ما أطلق عليه مناطق التنمية الصناعية الإثيوبية في عام ٢٠١٤، وهي المسؤولة عن تطوير العديد من المجمعات الصناعية الحديثة، مما يسهل على المستثمرين الأجانب الاستقرار في البلاد[٣٥].

في ظل هذه المجهودات أظهر أداء الصناعة نمواً في عامي٢٠١٣ و٢٠١٤ بينما تراجع خلال العامين التاليين وأظهر تغييراً طفيفاً خلال ٢٠١٦ و٢٠١٧، وهوما يؤكد على ركود صناعة النسيج في أثيوبيا، كما أظهر إنتاج وتصدير الملابس والمنسوجات معدلًا متزايدًا خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، لكنه انخفض في العامين التاليين وأظهر ارتفاعاً طفيفًا في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧، من هذا المنطلق يمكن أن نستنتج أن معدل النموفي الصناعة غير متناسق، كما كان من المخطط أن توفر الصناعة ٥٩٢٤٧ فرصة عمل، بينما في الواقع قد خلقت الصناعة ٢٣٠١٨ فرصة عمل، من هذا المنطلق يمكن الاستنتاج أن مساهمة القطاع في خلق فرص العمل ليست مرضية [٣٦].

وقد أرجع المحللين ذلك إلي مجموعة من الأسباب أهمها:

- انخفاض المهارات الفنية، ومستويات التعليم، وكذلك نقص وعدم فاعلية وارتفاع تكاليف التدريب.
- تمثل اللوجستيات عاملاً آخر يؤثر على القدرة الإنتاجية للصناعة، حيث يتم استخدام المواد الخام المستوردة، لعدم توافر مواد أولية عالية الجودة مثل القطن في السوق المحلية، وهوما يستضم مع نوافر العملات الأجنبية اللازمة للاستيراد.
- افتقاد الرقابة المحلية على الجودة، أي أنه لا يوجد تدخل من جانب الحكومة لتحسين جودة المنتجات وهذا يعوق القدرة التنافسية للشركات في السوق الدولية.

- تمثل التكنولوجيا أيضًا تحديا لبعض شركات الغزل والنسيج بسبب نقص التمويل للحصول على تكنولوجيا جديدة ونقص المواهب القديرة في هذا المجال [٣٧].

المطلب الرابع: تحليل إمكانات القارة للتحول للتصنيع بإستخدام مصفوفة التحليل الرباعي

لتقييم الوضع الحالي لقطاع الصناعة في أفريقيا وإمكانات القارة للتحول الى التصنيع سنقوم بدراسة العوامل الخارجية المحيطة بالقطاع وكذلك العوامل الداخلية التي تؤثر عليه، وذلك باستخدام مصفوفة تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات والمعروفة اختصاراً بالمصطلح SWOT وهوالاختصار للكلمات الأربع القوة Strength، الضعف Weakness، الفرص Opportunities، التحديات Threats، وذلك للوصول الى الاستراتيجيات والسياسات اللازمة للتخطيط للتصنيع في أفريقيا والتعجيل به.

أولاً: نقاط القوة

- نمت الصناعة التحويلية في أفريقيا بنسبة ٣,٥ في المائة سنوياً من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٤، وهومعدل أسرع مما كان عليه في بقية أنحاء العالم. وقد شهدت بعض البلدان، مثل نيجيريا وأنغولا، زيادة في الإنتاج تزيد على ١٠ في المائة سنوياً ونتيجة لذلك، زادت قيمة الإنتاج في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، من ٧٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ إلى أكثر من ١٣٠ مليار دولار في عام ٢٠١٦. وعلاوة على ذلك، زادت صادرات الصناعات التحويلية بسرعة أكبر من إجمالي الإنتاج، بمعدل نموسنوي مركب ٩,٥ %، مع شحنات من المصنوعات الثقيلة – مثل مركبات النقل، والأجهزة، والالكترونيات، والمعدات الصناعية – تتسع بنسبة عالية تبلغ ١٤% ، إلى جانب قطاعات التنقيب والإنتاج مثل البناء والاستخراج، أصبحت الصناعة الآن من بين أعلى القطاعات لتدفقات الاستثمار إلى إفريقيا، حيث تمثل ٢٢ % من إجمالي الاستثمار الأجنبى المباشر في عام ٢٠١٥. [٣٨]
- تعمل العديد من الدول في أفريقيا على إنشاء مناطق اقتصادية خاصة لتمكين الشركات الصناعية للاستفادة من البنية التحتية الأعلى جودة، والمزايا الضريبية، والحماية من المنافسة على الواردات، وحركة البضائع المعفاة من الرسوم الجمركية.
- المنطقة الأفريقية ككل لديها ثروة من الموارد الطبيعية التي تعتبر مدخلات حيوية لقطاعات فرعية مختلفة للصناعات التحويلية. ومن الأمثلة على ذلك الكولتان المستخدم في إنتاج السلع الإلكترونية ومتوافر بشدة بجمهورية الكونغوالديمقراطية

ورواندا وموزامبيق، وعلى الرغم من المفاهيم الشائعة فإن سوق الأعمال بين الشركات في أفريقيا قد أصبح بالفعل في وضع جيد نسبياً ويتزايد بسرعة، مما يشير إلى وجود شبكات إمداد مفيدة في الوقت الحالي. حيث أنفقت الشركات المحلية ما يقرب من ٢,٦ تريليون دولار في عام ٢٠١٥، نصفها على المواد، ومن المتوقع أن يرتفع إجمالي النفقات إلى ٣,٥ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٢٥.[٣٩]

- تتمتع أفريقيا بقطاع زراعي واسع، حيث أن غالبية الأفارقة مازالوا يمتهنون الزراعة، وبالتالي فإن رفع إنتاجية قطاع الزراعة يمكن أن يعزز التنمية الصناعية من خلال دعم سلاسل القيمة العالمية في المنتجات الزراعية الصناعية من خلال "إضافة قيمة" للسلع الزراعية قبل التصدير، حيث ينطوي التصنيع الزراعي على تحويل المواد الخام الزراعية الى مجموعة متنوعة من المنتجات المصنعة.[٤٠]
- الحجم المتزايد من قوة العمل منخفضة التكاليف تعتبر من ركائز قوة القطاع الصناعي في أفريقيا، فمع ارتفاع تكلفة العمالة في المناطق النامية الأخرى، يرى البنك الدولي أن الاستثمارات الموجهة للتصنيع سوف تتوجه الى أفريقيا في العقود المقبلة، مع توقعات بأن يصل الأنفاق على الأعمال التجارية في الصناعة التحويلية في أفريقيا الى ٦٦٦،٣ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠، بزيادة ٢٠١،٢٨ مليار دولار عن عام ٢٠١٥.[٤١]

ثانياً: نقاط الضعف

- ضعف البنية التحتية مثل الطاقة والنقل والاتصالات... وغيرها في قارة أفريقيا تسبب في إعاقة إنشاء قطاع صناعي قادر على المنافسة، حيث أدى ذلك لزيادة تكاليف العمليات الصناعية
- افتقار الدول الأفريقية للمهارات الإنتاجية العالية اللازمة لقطاع التصنيع، حيث تعاني أفريقيا من مستويات متدنية فيما يتعلق بمؤشرات التنمية البشرية بصفة عامة، كمستويات التعليم والصحة وغيرها.
- محدودية القدرات التكنولوجية في مجال الإبتكار وتطوير الصناعات الجديدة، تعتبر من أهم نقاط الضعف التي تواجه قطاع الصناعة في أفريقيا، فالتكنولوجيات المستخدمة في عملية الانتاج في أفريقيا غير ملائمة في كثير من الأحوال، مما يخفض من القدرات التنافسية للصناعات الأفريقية.
- أن الحصول على التمويل الوطني الكافي هوأحد القيود الرئيسية التي تعاني منها البلدان الأفريقية في سعيها الى التصنيع على صعيدي القطاع العام والخاص على

حد السواء، فالبلدان الأفريقية بحاجة الى تعبئة ما يكفي من الموارد لتمويل الاستثمارات العامة التي تعتبر حاسمة في التنمية الصناعية، بما في ذلك الاستثمار في البنية التحتية، والتعليم، والتكنولوجيا، وعلى مستوى القطاع الخاص فإنه عادة ما يواجه بصعوبة الوصول للائتمان للحصول على رؤوس الأموال الضخمة اللازمة للصناعة، وبالتالي فغالباً ما يتجه القطاع الخاص في الأستثمار في القطاعات الاستهلاكية عالية وسريعة الربحية.

- يفضي التصنيع الى استخدام مكثف للموارد الطبيعية على حساب البيئة، ولا يكمن التحدي الذي يواجه أفريقيا فقط في مدى نجاحها في تحويل اقتصاداتها، بل أيضاً القيام بذلك على نحومستدام، باستخدام التكنولوجيات السليمة بيئياً، وتكييفها لتوائم الظروف المحلية، إضافة الى الأبتكارات التكنولوجية المحلية.
- سيادة إنعدام اليقين ومخاطر الاستثمار العالية، حيث تواجه إمكانات نموالصناعات التحويلية الافريقية قيوداً شديدة من جراء عاملي انعدام اليقين السائد، والمخاطر الشديدة اللذان يحدان من نزعة الشركات للقيام باستثمارات إنتاجية، ويرجع ذلك في الغالب الى عدم استقرار البيئة السياسية، وبنية السياسة العامة، وعدم استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي، مثل معدلات التضخم المرتفعة والمتقلبة.[٤٢]

ثالثاً: الفرص

- أن تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار إعلان الفترة من ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٥ العقد الثالث من التطوير الصناعي في أفريقيا، مع الإشارة إلى الحاجة إلى أن تقوم القارة باتخاذ إجراءات فورية لتطوير الصناعة المستدامة وتوسيع التنوع الاقتصادي، وأضافة القيمة، وتوفير الوظائف وبالتالي تقليل وطأة الفقر، تعتبر فرصة للدول الأفريقية نحوإعادة هيكلة اقتصاداتها والتحول نحوالتصنيع، كما يشجع ذلك المجتمع الدولي على دعم الصناعة الشاملة والمستدامة في أفريقيا كوسيلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تمتلك أفريقيا ميزة تنافسية في مجال التصنيع متمثلة حالياً بتكوينها الديموغرافي ووفرة مواردها. ولذلك، تتركز فرص الاستثمار الرئيسية حاليا في الصناعات التي تتطلب عمالة كثيفة أوتتطلب مدخلات من المواد الخام التي يمكن الحصول عليها محلياً، مثل المعادن والمنتجات الزراعية، وقد يمثل ارتفاع الأجور في دول شرق آسيا دافعاً رئيسياً لتحول الاستثمار الأجنبي المباشر نحوأفريقيا حيث الأجور الأدنى للقوة العاملة.

- الدافع وراء نموأنشطة التصنيع في السنوات المقبلة هوزيادة الروابط بين البلدان الأفريقية،ومع بقية العالم والأسواق الاستهلاكية المتنامية في القاره. حيث يتوقع المحللون أن أسرع نموعلى مدى العقد القادم سوف يحدث في التصنيع الزراعي (زيادة الإيرادات المتوقعة ١٢٢ مليار دولار)، إنتاج الأسمنت (٧٢ مليار دولار)، والقطاعات الفرعية للأزياء والأحذية (٢٧ مليار دولار).
- التأثير المحتمل لاتفاقية التجارة الحرة الافريقية ــCFTA في تعزيز التجارة داخل أفريقيا، والصادرات الصناعية، وخلق فرص العمل للشباب، والتخفيف من حدة الفقر ، حيث تشجع الاتفاقية قطاع الصناعات التحويلية الأكثر قدرة على المنافسة وتعزز التنوع الاقتصادي. وتؤدي إزالة التعريفات إلى خلق سوق قاري يسمح للشركات بالاستفادة من اقتصاديات الحجم. وفي حال نجاحه، من المتوقع أن يتضاعف حجم قطاع الصناعات التحويلية في أفريقيا، مع زيادة الإنتاج السنوي من ٥٠٠ مليار دولار في عام ٢٠١٥ إلى واحد تريليون دولار في عام ٢٠٢٥ وخلق ١٤ مليون وظيفة إضافية ثابتة ومدفوعة الأجر. حيث يمكن أن تزيد CFTA التجارة البينية الأفريقية بحوالي ٥٢٪، مما يؤدي إلى زيادة الصادرات الصناعية الأفريقية.[٤٣]

رابعاً: التحديات

- عجز بعض البلدان الأفريقية عن استيفاء المعايير التقنية الدولية، مما يضعف من قدرة المنتجات الصناعية الأفريقية على الوصول الى الأسواق العالمية، وهوما يتطلب وضع معايير إقليمية تستوفي المعايير الدولية، وبناء القدرات من أجل تحسين نوعية ومعايير المنتجات الصناعية والتصديق عليها وضمان وصولها للأسواق العالمية.[٤٤]
- في إطار النظام الاقتصادي العالمي وانخراط دول القارة الأفريقية في منظومة العولمة، كان عيان على دول القارة اتباع برامج التثبيت والتكيف الهيكلي المدعومة من صندوق النقد والبنك الدوليين، والتي دفعت دول القارة لتحرير قطاعيها التجاري والمالي، والغائها لاستراتيجيات التصنيع، وخصخصة شركات القطاع العام الصناعية، مع زيادة الاعتماد على الواردات الاستهلاكية، مما أدى الى تآكل القاعدة الصناعية _ الضعيفة بالأساس_ لمعظم الاقتصادات الافريقية.
- النمط الحالي للتجارة العالمية، والذي تسيطر فيه الشركات متعددة الجنسيات في إنشاء ومراقبة سلاسل القيمة العالمية، التي أصبحت السمة السائدة للتجارة العالمية، تعتبر تحدي أمام البلدان الأفريقية التي يتعين عليها الاندماج في سلاسل القيمة

المذكورة حتى يمكنها الوصول للأسواق الخارجية، كما أن تلك الدول تواجه خطر أمكانية تراجعها الى مؤخرة سلاسل القيمة العالمية نظراً لضعف قاعدتها الصناعية، وتدني قدرتها على المفاوضة في وجه الشركات متعددة الجنسيات.[٤٥]

- أرست العولمة قواعد تجارية عالمية جديدة أدت لتقليص حيز السياسات الصناعية في أفريقيا.

خامساً: التخطيط للتصنيع في أفريقيا والتعجيل به

بدراسة نقاط القوة ونقاط الضعف وكذلك الفرص والتحديات التي تواجه قطاع الصناعة في أفريقيا يمكن للدول الأفريقية وضع استراتيجيات وسياسات للتعجيل بالتصنيع قائمة على الأولويات المتصلة بالقطاعات، والموارد، والتحديات التي تواجهها كل بلد وظروفه وقدراته الوطنية.

- بصفة عامة، ورغم اختلاف القطاعات ذات الأولوية من بلد لآخر داخل قارة أفريقيا، لكن تجهيز المنتجات الزراعية يعتبر من القطاعات ذات الأولوية في معظم البلدان الأفريقية، شأنه في ذلك شأن إضافة القيمة الى القطاعات الاستخراجية، وكذلك عملية تحديث الزراعة، حيث لا تزال معظم البلدان الأفريقية في مرحلة مبكرة جداً من مراحل التنمية الصناعية، وينبغي أن تسعى الى التوجه نحوتنويع منتجاتها من خلال إضفاء قيمة أعلى، بالاستفادة من ثرواتها المعدنية والزراعية، فضلاً على ذلك، على القارة الأفريقية أن تعزز وجودها في طائفة واسعة من سلاسل القيمة العالمية، بدءاً باستخراج الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية الزراعية، ثم الانتقال بعد ذلك إلى سلاسل القيمة الصناعية الأخرى من أجل خلق الثروات وإيجاد فرص العمل.
- يجب أن تتيح ثروات القارة من الموارد الطبيعية الأساس للتعجيل بعملية التصنيع فيها، وهوما يتطلب وضع السياسات واتخاذ التدابير من أجل تحقيق الاستفادة القصوى من الدخل المستمد من استغلال الموارد الطبيعية، بغية تعزيز الاستثمار اللازم للتنمية الصناعية، وزيادة مستوى تجهيز المواد الخام الطبيعية المحلية، وإضافة قيمة إليها.
- على دول القارة بذل مزيد من الجهد من أجل إيجاد حلول ديناميكية فيما يتعلق بتحسين نوعية البنية التحتية بالقارة وجعلها أولوية من الأولويات على المستوى الوطني والإقليمي والقاري، وكذلك قضية تنمية رأس المال البشري من خلال إيلاء الاهتمام لقضايا الصحة والتعليم واكتساب المهارات.

- ومن أجل التصدي لمختلف التحديات التي تواجه التصنيع في الدول الأفريقية، مثل تدني الإنتاجية والقدرة على المنافسة في ظل ظروف العولمة، وكذلك تحديات الفقر، وتغير المناخ، يجب على دول القارة أن تسعى إلى تصنيع أساسه السعي الى تحقيق إنتاجية أعلى قائم على روح الابتكار، أوإعادة تشكيل الأنشطة كميادين للاستثمار في أفريقيا، والذى تستلزم إعادة البناء الصناعي للقدرات الموجودة بمعنى تحديث الصناعة وليس الحماية التقليدية، حيث ستساعد سياسة تبنى أنشطة صناعية جديدة للارتقاء بسلسلة القيمة عن طريق تواجد منتجين محليين للمدخلات الوسيطة، نتيجة لزيادة حجم الطلب الكلى من المدخلات.[٤٦]
- يمكن أن يعزى جزء كبير من الفرق في الأداء الصناعي بين أفريقيا والبلدان النامية الأخرى إلى اختلافات في "مناخ الاستثمار" – البيئة المادية والمؤسسية والتنظيمية التي يتخذ فيها مستثمروالقطاع الخاص قراراتهم– ولأن تكلفة ممارسة الأعمال التجارية في أفريقيا تزيد بنسبة ٢٠ إلى ٤٠ % عن تكاليف المناطق النامية الأخرى، فعلى الأقل يجب توسيع نطاق رؤية الحكومة والمانحين للمناخ الاستثماري ليشمل ثلاثة عوامل أساسية في بيئة الأعمال التجارية تقيد التصنيع في إفريقيا: البنية التحتية والمهارات والتكامل الإقليمي.[٤٧]
- برغم أن مسؤولية تحقيق التنمية الصناعية تقع على عاتق الحكومات في المقام الأول، إلا أن للتكامل الإقليمي دوراً هاماً فيما يتعلق برفع شتى القيود المفروضة على التصنيع، حيث يؤدى التعاون الإقليمي في تطوير البنيه التحتية على سبيل المثال الى خفض تكلفة المعاملات، وتعزيز وتنمية الأسواق الإقليمية، ورفع القدرة التنافسية للصادرات المصنعة، كما يمكن التكامل الإقليمي من خفض الأعباء التنظيمية التي تواجه الشركات الأفريقية من خلال مواءمة السياسات، كما يؤدي التكامل الإقليمي أيضاً الى إعطاء دفعه للتجارة البينية الأفريقية، ومن ثم تسريع التصنيع في أفريقيا. وفي هذا السياق ستوفر خطة العمل لتسريع التنمية الصناعية في أفريقيا وواستراتيجيتها التنفيذية خيارات عملية للدفع بعجلة التنمية الصناعية على المستويين الإقليمي والقاري.[٤٨]

هوامش الدراسة

[1] Carol Newman et al (Editor): **Manufacturing Transformation, Comparative Studies of Industrial Development in Africa and Emerging Asia** (New York: Oxford University Press, 2016),pp.6-9

[2]-United Nations, Economic and Social Council, Economic Commission for Africa: Industrialization for an Emerging Africa Issues paper**, Sixth Joint Annual Meetings of the ECA Conference of African Ministers of Finance, Planning and Economic Development and AU Conference of Ministers of Economy and Finance**,(Abidjan, Côte d'Ivoire 25 and 26 March 2013),P.2

[3] Carol Newman et al (Editor): op,cit,pp.9-11

[4] Ibid,pp.11-13

[5] Landry Signe': **Three Potential Of Manufacturing and Industrialization in Africa** ,Africa Growth Initiative at Brookings,p.4 https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2018/09/Manufacturing-and-Industrialization-in-Africa-Signe-20180921.

[6]- African Development Bank Group:The 5s Forming Africa , Industrialize Africa ,(Busan: African Development Bank Group Working Paper ,2018) , p.7 https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Generic Documents/Brochure_Industrialiser_l_Afrique-En.

[7] Ibid, P.6

[8] Landry signe':op,cit,P.3

[9] - Ibid,p 5

[10] African Development Bank Group: Industrialize Africa Report 2017 strategies_policies_institutions_and_financing. , pp.55 -57 https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Generic-Documents/industrialize_africa_report strategies_policies_institutions_and_financing

[11] African development bank group: The 5 s for Transforming Africa, Industrialize Africa ,op,cit , p.7

[12] Landry signe': op,cit.,P.12

[13] - Ibid, p 14

[14] Balchin, Neil, et al: "Developing Export-Based Manufacturing in Sub-Saharan Africa". Supporting Economic Transformation, UK Department for International Development. Report, March 2016,P.5

[١٥] منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية: **اليونيدووخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠**، تقرير المدير العام،(فيينا: تقرير اليونيدو، يونيه ٢٠١٧)، ص ص. ٢_٣

[16] Eric Evans Osei Opoku et al: Industrialization Drive and Economic Growth in Africa ,**The Journal of International Trade & Economic Development,** (London: Volume 28, 2019-Issue1)

(https://editorialexpress.com/cgibin/conference/download.cgi?db_name=CSAE2018&paper _id=361), pp. 23-28

[١٧] مجموعة بنك التنمية الأفريقي: **إطلالة على الاقتصاد الأفريقي ٢٠١٩، اداء الاقتصادي الكلي والتوقعات الاقتصادية، التشغيل والنمو وديناميكية المؤسسات، التكامل من أجل الازدهار الاقتصادي في أفريقيا،**(بنك التنمية الأفريقي، ٢٠١٩)، ص ص.٨-٩

[١٨] المصدر السابق ، ص. ٩

[19]- Landry Signe': **op,cit**, p.3

[٢٠]مجموعة بنك التنمية الأفريقي: **مصدر سبق ذكرة** ، ص ٩

[٢١]مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: **تسخير شبكات الإنتاج الدولية لترسيخ النموالشامل للجميع والقدرات الإنتاجية المحلية** (جنيف: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ٢٦،٢٧ أكتوبر٢٠١٧)،صص.٤-٥

https://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/cimem8d2_ar.

[22] Neil Foster-Mc Gregor et al: **Global value chains in Africa** (Vienna: United Nations Industrial Development Organization, Working Paper 4/2015 2015), pp.68_70

[23] Ibid, p.90

[24] - United Nations,Economic And Social Council,Economic Commission For Africa:**op.cit**, pp.7-8

[25] Seed well Hove: **Why Africa Must Shift From Dependence To Diversification, Now** ,(African Development Bank group, March 2018) https://www.afdb.org/en/blogs/industrialisation-and-trade-corner/post/why-africa-must-shift-from-dependence to-diversification-now-

[26] International Monetary fund: **Regional Economic Outlook, Sub_Saharan Africa Fiscal Adjustment and Economic Diversification**, (IMF, Oct.2017),p.63

[27] Ibid.p.64

[28] Anil Khurana &Mohammad Shaban : **The Future of Manufacturing - Morocco, Global Manufacturing & Industrialisation Summit** (GMIS), p.4

[29] **Ibid**. p.6

[30] Said Temsamani: Morocco Among Top Most Promising Markets For Automotive Industry – OpEd **, Eurasia Review ,** October 2018 https://www.eurasiareview.com/26102018-morocco-among-top-most-promising-markets-for-automotive-industry-oped/

[٣١] جان بيار سيريني: **الرهان الناجح على صناعة السيارات في المغرب** https://orientxxi.info/magazine/article2788

[32] http://alamarabi.com/2019

[33] Masimba Tafirenyika: Why has Africa Failed To Industrialize? Experts Call For Bold and Creative Policies**, Africa Renewal** , August - November 2016,

https://www.un.org/africarenewal/magazine/august-2016/why-has-africa-failed-industrialize

[34] Esther de Haan & Martje Theuws: **Quick SCAN Of The Linkages Between The Ethiopian Garment Industry And The Dutch Market** , The Strategic Partnership for Garment Supply Chain Transformation, supported by The Dutch Ministry of Foreign Affairs , 2018 ,p.4

[35] **Ibid**,p.5

[36] Selamawit Kumera: **Challenges And Prospects Of Textile And Apparel Manufacturing Sector In Ethiopia** , St. Mary's University School Of Graduate Studies , MASTER THESIS, (Addis Ababa, St. Mary's University School Of Graduate Studies ,2018),p.43

[37] Ibid,pp.37-40

[38] Landry Signe': Thee Potential of Manufacturing and Industrialization in Africa,**op.cit**,pp.5_6

[39] **Ibid**,p.10

[40] John Page: **Should Africa Industrialize**? (Helsinki: United Nations University (UNU), Institute for Development Economics Research, Working Paper No. 2011/47, (Finland: August 2011), pp.7-8

[41] Rodrik, Dani: Unconditional Convergence In Manufacturing,(Quartery Journal of Economics , val.128, 2012) pp. 165-204

[42] United Nations,Economic And Social Council ,Economic Commission For Africa:**op.cit**,pp.6-7

[43] Landry Signé: **3 things to know About Africa's Industrialization and the Continental Free Aria** (Washington, DC: The Brookings Institution) pp.17-19

https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2017/11/22

[44] **Idem**

[45] **Idem**

[46] Helmut Asche et al: **Economic Diversification Strategies: A key Driver in Africa's New Industrial Revolution** (Vienna: United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), Working Paper 2/2012, 2012,p.7

[47] John Page:**op.cit**,pp.9-11

[48] - United Nations,Economic And Social Council:Economic Commission For Africa: **op.cit** ,p.13